سلسلة بحوث فقهية محكّمة (٢)

مسائل شرعية في الأموال والبنوك الإسلامية

محرّر الكتاب

الأستاذ الدكتور عارف علي عارف القره داغي

FAJAR ULUNG SDN BHD

محتويات الكتاب

تقديم ١٣

الفصل الأول: التمويل العقاري بين الفقه الإسلامي والدراسات الاقتصادية ١٥

تمهيد ١٥

المبحث الأول: مفهوم التمويل ١٦

المطلب الأول: مفهوم التمويل في اللغة ١٦

المطلب الثاني: مفهوم التمويل في الاصطلاح ١٧

المبحث الثاني: اتجاه الفقهاء في مفهوم المال ١٨

المطلب الأول: الاتجاه الأول المذهب الحنفي ١٨

المطلب الثاني: الاتجاه الثاني جمهور الفقهاء ٢٠

المبحث الثالث: مفهوم العقار ٢٢

المطلب الأول: تعريف العقار لغةً ٢٢

المطلب الثاني: تعريف العقار اصطلاحًا ٢٣

المبحث الرابع: التمويل العقاري في الفقه الإسلامي والدراسات الاقتصادية ٢٦

المطلب الأول: التمويل العقاري في الفقه الإسلامي ٢٧

المطلب الثاني: التمويل العقاري في الدراسات الاقتصادية ٢٩

المطلب الثالث: أهداف التمويل العقاري الإسلامي ٣٠

المطلب الرابع: أهداف التمويل العقاري الاقتصادي ٣١

المطلب الخامس: صور التمويل الإسلامي المعاصر ٣٢
خلاصة ٣٤
قائمة المصادر والمراجع ٣٥

الفصل الثاني: العقود المركّبة وأقسامها وضوابطها ٣٩
مقدمة ٣٩
المبحث الأوّل: تعريف العقود الماليّة المركّبة ٤٠
المطلب الأول: تعريف العقود المالية المركبة لغةً واصطلاحاً ٤٢
المطلب الثاني: تعريف المال لغةً واصطلاحاً ٤٤
المطلب الثالث: تعريف المركبة لغةً واصطلاحاً ٤٦
المبحث الثّاني: أقسام العقود الماليّة المركّبة ٤٦
المطلب الأول: العقود المتقابلة ٤٧
المطلب الثاني: العقود المجتمعة ٤٧
المطلب الثالث: العقود المختلفة ٤٧
المطلب الرابع: العقود المتجانسة ٤٨
المطلب الخامس: الأصل في العقود المالية ٤٩
المبحث الثّالث: أوجه التشابه والاختلاف بين العقود الماليّة المركّبة وغير المركّبة ٥٣
المطلب الأول: أوجه التشابه بين العقود المالية المركبة وغير المركبة ٥٤
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين العقود المالية المركبة وغير العقود المركبة ٥٤
المبحث الرابع: ضوابط التعامل بالعقود الماليّة المركّبة ٥٥
المطلب الأول: الضابط الأول-ألا يكون الجمع بين العقود المالية محل نهي في نص شرعي ٥٥
المطلب الثاني: الضابط الثاني-ألا يكون الجمع بين العقود حيلة ربوية ٥٨

المطلب الثالث: الضابط الثالث-ألا يكون الجمع بين العقود المالية تناقصاً وتضاداً في الأحكام والموجبات ٥٩
المطلب الرابع: الضابط الرابع -ألا يكون الجمع بين العقود ذريعة إلى الربا ٦٠
خلاصة ٦١
قائمة المصادر والمراجع ٦٣
الفصل الثالث: المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها في المصارف الإسلاميّة ٦٧
مقدمة ٦٧
المبحث الأول: مفهوم المشاركة المتناقصة ٦٨
المطلب الأول: تعريف المناقصة أو المتناقصة لغةً واصطلاحاً ٦٨
المطلب الثّاني: صور المشاركة المتناقصة ٧٢
المطلب الثالث: شروط التعامل بالمشاركة المتناقصة وضوابطها ٧٤
المطلب الرابع: الحكم الشرعيّ في المشاركة المتناقصة ٧٦
المطلب الخامس: النموذج التطبيقيّ لعقد المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلاميّة ٨٥
خلاصة ٩٠
قائمة المصادر والمراجع ٩٢
الفصل الرابع: الآليات المستخدمة في الحد من ظاهرة التضخم ٩٥
المبحث الأول: الربط القياسي ومواجهة التضخم ٩٥
المطلب الأول: تعريف الربط القياسي ٩٧
المطلب الثاني: أنواع الربط القياسي ٩٨
المطلب الثالث: أقوال العلماء في الربط القياسي ١٠٢

المبحث الثاني: البنك المركزي الماليزي وسياسة التحكيم في سعر الفائدة(OPR) ١١١
خلاصة ١١٩
قائمة المصادر والمراجع ١٢١

الفصل الخامس: الرقابة الشرعية الماليزية ودورها في حماية المنتجات المصرفية الإسلامية من المخالفات الشرعية ١٢٥
مقدمة ١٢٥
المبحث الأول: الرقابة الشرعية ودورها في تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية ١٢٦
المطلب الأول: وظيفة الرقابة الشرعية المركزية ١٢٦
المطلب الثاني: عدم استقلال الرقابة عن الإدارة المركزية ١٢٧
المطلب الثالث: المراجعة الشرعية الداخلية ١٢٩
المبحث الثاني: التحديات التي تواجهها هيئة الرقابة الشرعية المركزية ١٣١
المطلب الأول: إدارة الجوانب المؤسسية ١٣٢
المطلب الثاني: إدارة الهندسة المالية ١٣٤
المطلب الثالث: تضارب الفتاوى ١٣٩
المطلب الرابع: العولمة ١٤١
المبحث الثالث: تطبيق المنتجات المالية في المصرفية الإسلامية الماليزية وتطويرها ١٤٢
المطلب الأول: منتج التورق المنظم بدل العينة ١٤٣
المطلب الثاني: منتج الوديعة ١٤٦
المطلب الثالث: منتج بيع العينة ١٤٥
المطلب الرابع: منتج بيع الدين ١٥١
خلاصة ١٥٩

قائمة المصادر والمراجع ١٦٢

الفصل السادس: الحالات القانونية لتصفية شركات المساهمة العامة في القانون اليمني وفي ضوء الفقه الإسلامي ١٦٩

مقدمة ١٦٩

المبحث الأول: التصفية الاختيارية ١٧١

المطلب الأول: انتهاء الأجل المحدد للشركة ١٧٢

المطلب الثاني: انتهاء العمل الذي تكونت الشركة من أجله ١٧٦

المطلب الثالث: اتفاق الشركاء ١٧٨

المطلب الرابع: اندماج الشركة بشركة أو مؤسسة أخرى ١٨٠

المبحث الثاني: التصفية الإجبارية ١٨٦

المطلب الأول: انهيار ركن تعدد الشركاء ١٨٧

المطلب الثاني: هلاك رأس مال الشركة ١٨٩

المطلب الثالث: إفلاس الشركة ١٩٢

المطلب الرابع: التأميم ١٩٦

المبحث الثالث: التصفية الاختيارية عن طريق القضاء ١٩٩

المطلب الأول: التصفية بناء على طلب أحد الشركاء ٢٠٠

المطلب الثاني: التصفية لوجود صعوبات خطيرة تحول بين الشركة وبين ممارسة نشاطها ٢٠٣

خلاصة ٢٠٤

قائمة المصادر والمراجع ٢٠٧

الفصل السابع: هل يصلح التأمين التعاوني من خلال الوقف بديلاً عن التأمين التعاوني؟ ٢١١
مقدمة ٢١١
المبحث الأول: مقاصد الوقف في الشريعة الإسلامية ٢١٣
المبحث الثاني: فكرة التأمين التعاوني من خلال الوقف ٢٢١
المبحث الثالث: مناقشة فكرة التأمين التعاوني من خلال الوقف ٢٣١
خلاصة ٢٤٣
قائمة المصادر والمراجع ٢٤٥

الفصل الثامن: التأمين التعاوني تعريفه وتكييفه ورد بعض الشبهات ٢٤٩
مقدمة ٢٤٩
المبحث الأول: تعريف التأمين التعاوني ٢٥٦
المبحث الثاني: أنواع التأمين التعاوني وخصائصه ٢٥٧
المبحث الثالث: التصوير الفقهي للتأمين التعاوني المركّب ٢٦٤
المبحث الرابع: شبهات وردود على عقد التأمين التعاوني المركّب ٢٦٩
خلاصة ٢٧٩
قائمة المصادر والمراجع ٢٨١

الفصل التاسع: مخاطر الائتمان المصرفي ودور الرهن في إدارتها لدى المصارف الإسلامية ٢٨٥
مقدمة ٢٨٥
المبحث الأول: مخاطر الائتمان المصرفي لدى المصارف الإسلامية ٢٨٦
المطلب الأول: تعريف المخاطر لغةً واصطلاحاً ٢٨٦

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية ٢٩٠
المطلب الثالث: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي ٢٩٢
المطلب الرابع: أهمية مخاطر الائتمان وخطورتها في الصيرفة الإسلامية ٢٩٢
المطلب الخامس: مصادر مخاطر الائتمان في العملية المصرفية الإسلامية ٢٩٤
المطلب السادس: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية ٢٩٥
المطلب السابع: قياس المخاطر المصرفية ٢٩٦
المطلب الثامن: معايير قياس مخاطر الائتمان المصرفي ٢٩٧
المطلب التاسع: متطلبات إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ٣٠٣
المطلب العاشر: متطلبات إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية ٣٠٦
المطلب الحادي عشر: موقف الإسلام من نظرية إدارة المخاطر ٣٠٨
المبحث الثاني: دور الرهن في إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف الإسلامية ٣١١
المطلب الأول: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن القرض الحسن ٣١٧
المطلب الثاني: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن المرابحة ٣١٩
المطلب الثالث: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن الإجارة ٣٢٣
المطلب الرابع: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن السَّلَم ٣٢٨
المطلب الخامس: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن الاستصناع ٣٣٢
المطلب السادس: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن المضاربة ٣٣٥
المطلب السابع: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن المشاركة ٣٣٥
المطلب الثامن: الرهن أداة لإدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن التورق ٣٤٣
خلاصة ٣٤٦
قائمة المصادر والمراجع ٣٤٩

الفصل العاشر: التكييف الفقهي لعقد الامتياز التجاري ٣٥٩
مقدمة ٣٥٩
المطلب الأول: تكييف عقد الامتياز على أنه شركة عقد ٣٦٢
المطلب الثاني: تكييف عقد الامتياز على أنه عقد بيع ٣٦٤
المطلب الثالث: تكييف عقد الامتياز على أنه عقد إجارة ٣٦٨
المطلب الرابع: تكييف عقد الامتياز التجاري على أنه عقد وكالة تجارية ٣٧٠
المطلب الخامس: تكييف عقد الامتياز التجاري على أنه عقد سمسرة ٣٧٤
المطلب السادس: تكييف عقد الامتياز التجاري على أنه عقد توريد ٣٧٦
المطلب السابع: تكييف عقد الامتياز التجاري على أنه عقد استصناع ٣٧٨
المطلب الثامن: الراجح في تكييف عقد الامتياز التجاري ٣٨١
الفرع الأول: هل المواعدة في عقد الامتياز التجاري ملزمة لطرفيه ٣٨٤
الفرع الثاني: حكم اجتماع عقدين في عقد واحد ٣٩٥
خلاصة ٣٩٩
قائمة المصادر والمراجع ٤٠١